مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: تأثيرات العولمة على السيادة الوطنية للدول
اسم الكاتب: د. محمد حسون، أنس علي حسن
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5627
تاريخ الاسترداد: 2026/05/15 14:05 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تأثيرات العولمة على السيادة الوطنية للدول

الدكتور محمد حسون*
أنس علي حسن**

(تاريخ الإيداع 26 / 4 / 2021. قُبِل للنشر في 1 / 7 / 2021)

□ ملخّص □

مع ظهور البوادر الأولى لظاهرة العولمة، بدأت أركان الدولة القومية بصفتها الفاعل المحوري في العلاقات الدولية، تهتز شيئاً فشيئاً، نظراً للتحولات العميقة التي صاحبت هذه الظاهرة على مختلف الأصعدة، إضافة إلى بروز فاعلين جدد على الساحة الدولية، باتوا ينافسون الدولة في تدبر وظائفها الأساسية، وعليه باتت الدول تواجه تحدياً وجودياً فيما يتعلق بوظائفها الأساسية، وقد شكلت التجربة الصينية أنموذجاً متفرداً فيما يتعلق بظاهرة العولمة فهي لم تنخرط بها على أساس النظرة الغربية التقليدية بل آثرت أن تتبنى أبرز مظاهر العولمة السياسية كالانضمام لمنظمة التجارة العالمية وتفعيل دورها في المنظمات الدولية وخصوصاً الأمم الأمم المتحدة بصفتها عضواً دائماً في مجلس الأمن، كذلك المظاهر الاقتصادية التي أدت بالصين إلى الانفتاح والاستثمار وتعزيز الشراكات الاستراتيجية مع الدول على مبدأ الاعتماد المتبادل، وعليه كانت نتائج التجربة الصينية مرضية إلى حد كبير فهي لم تعد منغلقة على نفسها وانخرطت في العولمة مع الحفاظ على سيادتها الوطنية على حد سواء.

* أستاذ- كلية العلوم السياسية- جامعة دمشق-دمشق- سورية.
** طالب ماجستير - علاقات دولية- كلية العلوم السياسية- جامعة دمشق-دمشق- سورية.

The Effects Of Globalization On The National Sovereignty Of Countries

Dr. Mohamed Hassoun [*]
Anas Ali Hassan [**]

(Received 26 / 4 / 2021. Accepted 1 / 7 / 2021)

□ ABSTRACT □

With the emergence of the first signs of the phenomenon of globalization, the pillars of the nation-state as the central actor in international relations began to shake little by little, given the profound transformations that accompanied this phenomenon at various levels, in addition to the emergence of new actors on the international scene, who are competing with the state in managing its basic functions. Accordingly, countries are facing an existential challenge with regard to their basic functions, and the Chinese experience has constituted a unique model regarding the phenomenon of globalization, as it did not engage in it on the basis of the traditional Western view, but rather chose to adopt the most prominent manifestations of political globalization such as joining the World Trade Organization and activating its role in international organizations, especially nations. The United States as a permanent member of the Security Council, as well as the economic manifestations that led China to openness, investment and the strengthening of strategic partnerships with countries on the principle of interdependence, and accordingly the results of the Chinese experience were largely satisfactory, as it was no longer closed to itself and engaged in globalization while preserving its national sovereignty Both.

[*] **Professor-- Faculty Of Political Science - University Of Damascus - Damascus - Syria.**
[**] **Postgraduate Student- - International Relations - Faculty Of Political Science - University Of Damascus - Damascus - Syria.**

مقدمة:

شهدت مرحلة العصور الوسطى في أوروبا العديد من الأحداث والتطورات، حيث اتسمت العلاقات بين الدول آنذاك بسيطرة منطق القوة، وكانت اللغة السائدة هي لغة الحرب نتيجة عدم وجود قواعد ملزمة تحكم العلاقات بين الدول، وكان كل حاكم يسعى لبناء إمبراطوريته على حساب الدول الأخرى، وخصوصاً الدول الضعيفة، نظراً لعدم وجود مبدأ السيادة المعروف بشكله الحالي، حيث كانت كل دولة تتوسع كيفما تشاء على حساب الدول الأخرى، وكان ذلك يعتمد بشكل مطلق على قوة الدولة، مما أدى إلى زيادة حدة الصراعات بين الإمبراطوريات، التي أدت إلى تطور السياسة الدولية والقواعد الناظمة للعلاقات الدولية، وجاء بعدها "صلح وستفاليا" عام 1648 لينهي حروب الثلاثين عام في أوروبا، ويضع مبدأ (السيادة الوطنية) الذي يمنح كل دولة الحق المطلق على أراضيها وثرواتها ومواردها، كما كرس العبارة الدبلوماسية الشهيرة: "احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية"، وظلّ الوضع على هذا الحال حتى ظهور العولمة، إذ أثرت هذه الظاهرة على المجتمعات والأفراد وبالتالي على التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم، وبفضل التغيرات السريعة في التكنولوجيا وزيادة حركة نقل السلع والخدمات ورؤوس الأموال والعمالة، فقد غيرت العولمة منذ ظهورها حتى يومنا هذا الاقتصادات والمجتمعات والأنساق المشكلة للبيئة الطبيعية لدولة المؤسسات.

أهمية البحث و أهدافه:

تنبع أهمية البحث من الاعتبارات التالية:

*تحليل ظاهرة العولمة وجوانب الانفتاح العالمي التي تنطوي عليها هذه الظاهرة.

*دراسة تأثير العولمة على سيادة الدولة ومتطلبات التغيير السياسي في ظل التخلي عن السيادة المطلقة.

*السعي إلى تفهم أبعاد الانخراط في العولمة والإفادة من التجربة الصينية.

إشكالية البحث:

أصبح مصطلح العولمة كلمة مفتاحية، لا غنى عنها في مقاربة أي ظاهرة من الظواهر التي تسود العالم، وبشكل رئيسي، يعد أنصار الدولة القومية أكثر المتخوفين من انتشار هذه الظاهرة وتوسعها، فقد شكل تطور مصالح الجماعات والأفراد عامل تأثير قوي، يدفع باتجاه فتح الحدود وتدفق التجارة وغيرها. لذلك، تكمن إشكالية البحث في **دراسة مدى تأثير العولمة على السيادة الوطنية للدول**، وينتج عن هذه الإشكالية أسئلة عديدة نذكر أبرزها:

ما هي الجوانب التي ظهر فيها تأثير العولمة على السيادة الوطنية للدول؟

كيف قامت الصين بالتعامل مع ظاهرة العولمة والانخراط فيها؟

فرضيات البحث:

انسجاماً مع إشكالية البحث وتساؤلاته، سيعمل البحث على اختبار صحة الفرضيات الآتية:

الأولى: ترافق انتشار العولمة والانفتاح العالمي مع تراجع المفهوم الجامد للسيادة الوطنية.

الثانية: لم تقتصر العولمة على الجوانب الاقتصادية والسياسية بل امتدت لتشمل الجوانب الثقافية والاجتماعية.

الثالثة: استطاعت الصين من خلال استراتيجيتها أن تضبط عملية الانخراط في العولمة مع الحفاظ قدر الإمكان على سيادتها.

منهجية البحث:

تم الاستعانة في هذه الدراسة بالمنهج الوصفي التحليلي، لما له من أهمية في تناول كافة المتغيرات المتعلقة بالظاهرة قيد الدراسة، إذ يمكّننا من وصف واستعراض مفهوم العولمة، كما يتيح لنا تحليل وفهم العلاقة الجدلية بين انتشار العولمة وتراجع مفهوم السيادة الوطنية للدول.

مخطط البحث:

مقدمة

المطلب الأول: تطور العولمة وانحسار السيادة الوطنية

أولاً: تعريف بمفهومي العولمة والسيادة

ثانياً: تأثير العولمة على مبدأ السيادة الوطنية

المطلب الثاني: الصين من الانغلاق إلى الانفتاح

أولاً: الصين المنغلقة في ظل السيادة الوطنية

ثانياً: انخراط الصين في العولمة

المطلب الأول: تطور العولمة وانحسار السيادة الوطنية

يرى البعض أن العولمة تعني "اللاوطن" أو بمعنى أدق تعني أن العالم بأسره هو الوطن، والأفراد في كل المجتمعات، على اختلاف ثقافاتهم وأجناسهم وأعراقهم يعيشون في مجتمع واحد يحكمه نظام عالمي واحد، ويعود هذا إلى ظهور التجمعات الإقليمية، والحاجة إلى تبني منهج مشترك في معالجة القضايا ذات البعد العالمي، بالإضافة إلى الثورة العلمية والتكنولوجية وتعاظم دور الفواعل الجديدة العابرة للقوميات [1]، ولعل هذا الأمر يكشف عن تجاهل لمفهوم الدولة القومية، وعن رغبة في إلغائها ومحو سيادتها، فوجود مجتمع عالمي واحد يعني غياب أي حدود سياسية بين الدول تفصل بين الدول والشعوب، وبالتالي يعني غموض مفهوم السيادة الخاص بالدولة على أراضيها وتناقص سلطتها على مواطنيها.

أولاً: تعريف بمفهومي العولمة والسيادة

لا بد لنا قبل الحديث عن أثر العولمة على السيادة الوطنية من التعريف بهذين المفهومين، فحسب التسلسل التاريخي للعلاقات الدولية، فإن مفهوم "السيادة الوطنية"، ظهر عقب معاهدة وستفاليا 1648، فيما يُعتقد أن مصطلح "العولمة"، ظهر في منتصف أربعينيات القرن الماضي عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية وترسخ أكثر بعد انتهاء الحرب الباردة مطلع تسعينيات القرن العشرين، وانفراد الولايات المتحدة بقيادة النظام الدولي، سعياً منها لبسط سيطرتها على أكبر قدر ممكن من العالم، بحجة النهوض بالدول النامية، ورفع مستواها المعيشي.

1-العولمة

لا يوجد تعريف محدد أو ثابت لمصطلح العولمة، فهي تعني باللغة الإنكليزية (Globalization) وتُعرف بأنها عملية إدماج الأمم والشعوب سياساً واقتصادياً وثقافياً في مجتمع أكبر. يشير مصطلح العولمة على الصعيد السياسي، إلى تطوير أشكال الحكم التي تعمل على النطاق العالمي، ومن المفترض أن تلتزم الدول المعنية بسياساتها وقواعدها، وتقوم العولمة على أربع عمليات أساسية هي: المنافسة الكبيرة بين القوى العالمية العظمى، وانتشار عولمة الإنتاج وتبادل السلع، والابتكار والإبداع التكنولوجي، والتحديث المستمر [2]. تشجع العولمة على التعاون بين الدول، لكي تتمكن البلدان

[1] **ميلودي العطري. العولمة وإشكالية سيادة الدولة. الجزائر: جامعة الجلفة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية. العدد1، المجلد12. (أيار 2019) ص68.**

[2] **Thomas W. Zeiler, "Globalization" ،www.encyclopedia.com, Retrieved 22-1-2021.**

الأشد فقراً من التكيف مع عملية إصلاح التجارة والاستفادة منها، عن طريق نقل الدراية التقنية، والتكنولوجيا، المتركزتين في البلدان الأكثر ثراء، لكي يتسنى تمكين الأشخاص الذين يعيشون في البلدان الأشد فقراً من جني الثمار التي تتيحها العولمة.

وعليه تتضوي ظاهرة العولمة بشكلها الحالي على جوانب إيجابية وأخرى سلبية نذكر أبرزها:

الجوانب الإيجابية للعولمة [3]:

- زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر ورفع معدل نمو التجارة العالمية
- التحفيز على الابتكار التكنولوجي وتطويره
- تمكين النمو الاقتصادي من خلال دور الشركات متعددة الجنسيات
- التعاون والمساعدة على الصعيد الدولي

الجوانب السلبية للعولمة:

- تقضي على دور الشركات الصغيرة
- تشجع الحركات الانفصالية في بعض الدول في ظل انحسار سيادتها المطلقة
- تخترق سيادة الدول على أراضيها

وعليه فإن العولمة اليوم هي سلاح ذو حدين، ففي ظل عدم وضوح الأهداف الحقيقية للعولمة، فإن هناك تفاوت كبير في مواقف الدول تجاه هذا التحدي، فمنهم من يناصر هذه الظاهرة ويدعمها، ومنهم من يرفضها بشكل قاطع، لما يمكن أن تحمله من تبعات تحول دون تحقيق مصالحها.

2-السيادة الوطنية

إنّ مفهوم السيادة بشكل عام يشير إلى تلك القوة التي لا تحيط بها أية قيود، إذ تعتبر السيادة داخل الدولة فكرة قانونية تعبر عن الجماعة السياسية القانونية الكبرى ذات الكيان المعنوي بما تقوم به من تصرفات سياسية وإدارية لصالح المواطنين، ومقتضى هذه السيادة أن سلطة الدولة تنبع من ذاتها ولا تستمدها من سلطة أخرى خارجية [4]، وتشغل السيادة الوطنية حيزاً بارزاً في علاقتها بالتطور الحاصل في عالمنا المعاصر، إذ أن مفهومها يرتبط بالدولة ارتباطاً وثيقاً؛ ذلك لأن ظهور مفوم السيادة ترافق مع ظهور الدولة القومية، حيث تعتبر السيادة العنصر الأساسي المكون والمميز للدولة عن غيرها من الوحدات السياسية التي ظهرت فيما بعد، وأصبحت فاعلة في النظام الدولي.

تعتبر السيادة الوطنية على الصعيد الوطني، من المفاهيم السياسية التي ترتبط بشكل مباشر في القانون الخاص بحقوق الإنسان، تحديداً في جانب المساواة في الحقوق بين المواطن وغيره من المواطنين من أبناء الأمة الواحدة، بحيث يكون هذا المواطن خاضعاً من حيث الانتماء إلى كيان سياسي معين يتم فرضه عليه بشكل إلزامي وإجباري. وهو أحد المفاهيم التي ترتبط بنظام الحكم التمثيلي، بحيث لا يمكن للشعب أن يحكم نفسه بصورة مباشرة، ولا يمكن توظيف الديمقراطية بشكل مباشر، وذلك من منطلق أنه لا يوجد إمكانية لجمع كافة الأمة مع بعضها في الواقع. أما على

3العولمة – التجارة والاستثمار. المفوضية السامية لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة. قرار الجمعية العامة دإ – A/RES/S-24/22/24 , ، 15 كانون الأول/ديسمبر 2000، الفقرة 4، الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرون للجمعية العامة، "مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وما بعده: تحقيق التنمية للجميع في ظل عالم يتحول إلى العولمة". استرجعت بتاريخ: 2021/1/29 من:
https://www.ohchr.org/ar/Issues/Globalization/Pages/GlobalizationIndex.aspx

[4]ميلودي العطري. العولمة وإشكالية سيادة الدولة. مرجع سابق. ص 62.

الصعيد الدولي فالسيادة تعني قدرة الدولة الفعلية على تأكيد ذاتها في المجال الدولي بحرية كاملة دون امتثال لأي سلطة خارجية، بمعنى أن الدولة لها القدرة الفعلية على السيطرة على إرادتها ومقدراتها دون خضوع لطرف دولي آخر[5].

ثانياً: تأثير العولمة على مبدأ السيادة الوطنية

لا شك أن العولمة تؤثر على كيان الدولة وسيادتها الوطنية على الصعيدين الداخلي والخارجي، ويمكن تقسيم التيارات الفكرية التي تناولت العلاقة بين العولمة والسيادة الوطنية إلى ثلاث تيارات: يقول أولها بأن العلاقة عكسية، فكلما توسعت العولمة وتدخلت في جوانب أكثر من الحياة كلما تراجع دور السيادة في حكم رقعة جغرافية معينة، مما سيؤدي في النهاية إلى تلاشي مفهوم الدولة القومية، وبالتالي مفهوم السيادة، ومن أبرز مفكري هذا التيار (أوهيمي كينشي)، الذي يرى أن العولمة من شأنها أن تؤدي إلى تراجع عام في دور الدولة، وانحسار نفوذها، وتخليها عن مكانتها شيئاً فشيئاً لصالح مؤسسات أخرى تتعاظم قوتها، كالشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات المالية العالمية [6]، وهو ما يدفع إلى الاعتقاد بأن المفهوم الكلاسيكي للسيادة والذي تمارسه الدولة على شعبها ضمن إقليمها هو مهدد بالتغيير أو الاختفاء، في ظل تنامي العولمة وعجز الدول أو استسلامها أو انخراطها في مرحلة تهيء للانتقال إلى النظام العالمي الجديد [7]، ومن جهته يرى (ويليام والاس) أن الاستثمار الداخلي والخارجي، والإنتاج متعدد القومية، والهجرة، والنقل، والاتصالات على نطاق ضخم، يمحو الحدود التي رسخها المفهوم الجامد للدولة القومية والتمسك بالسيادة، مما سيؤدي بالضرورة إلى إلغاء الدولة القومية على حساب العولمة، وستفقد ميزتها المتمثلة بصفتها المكان الأفضل لتشكيل الهوية السياسية وللعمل السياسي [8]، أما أصحاب التيار الثاني فهم يرون: أنه رغم الأثر الواضح للعولمة على السيادة الوطنية إلا أن مفهوم السيادة راسخ، ولا يمكن أن يتلاشى بهذه السهولة، يعود ذلك لعدة أسباب أهمها: أن دور الدولة في الخدمات الاجتماعية والبنى التحتية والبيئة لا غنى عنه، كما أن النخب الحاكمة في الدول ستتمسك بسيادتها، وستتجه لخلق صيغة تحافظ فيها على سيادتها الوطنية، وتنخرط في العولمة بكافة جوانبها دون أن تفقد وجودها بشكل كامل، إذ يمكن القول أن الأمر يتمحور حول إعادة صياغة وظائف الدولة ودرجة سيادتها بما يتلائم والظروف والمتغيرات الراهنة دون إلغاء دورها تماماً [9]، وبالنسبة للتيار الثالث وهو الأقل مقاربة للواقع، يقول أنصاره أن العولمة هي ظاهرة مؤقتة، لأنها تتعارض بشكل كبير مع مصالح غالبية الدول، لذلك فإن رفض "الدول القومية" بمفهومها الحالي سيؤدي بالضرورة إلى إيقاف انتشار العولمة، ومنهم من يذهب أكثر من ذلك، إلى أن العالم سينبذ العولمة، وسيتراجع دورها إلى الحد الذي يمكن أن يؤدي إلى انتهاء هذه الظاهرة.

المطلب الثاني: الصين من الانغلاق إلى الانفتاح

سنتناول في هذا المطلب دراسة حالة جمهورية الصين الشعبية في مواجهتها لظاهرة العولمة، وكيفية انتقالها من مرحلة الانغلاق على ذاتها، إلى مرحلة الانخراط في النظام الدولي بشكل منفتح يتقبل التعاون الدولي، ويرسخ دور الشركات المتعددة الجنسيات، والحركات العابرة للحدود، ومؤتمرات المناخ وغيرها من مظاهر العولمة، كما يظهر جلياً أن الصينيين لم يفقدوا ثقتهم، بل آمنوا أن الانفتاح ولّد انتعاشاً اقتصادياً غير مسبوق، وساهم في تحسين المستوى

---

[5] بومدين طاشمة. العولمة وأثرها على سيادة الدولة الوطنية. الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي، مجلة أكاديميا للدراسات السياسية. العدد6. 2017. ص120.

[6] مازن غرايبة. "مستقبل الدولة الوطنية وسيادتها في ظل العولمة"، باتنة: مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، عدد13، (أيلول 2005)، ص190.

[7] العاقب سفيان.الدولة والعولمة ونهاية سيادة الدولة الوطنية. الجزائر: جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية. العدد4، المجلد8. (خريف 2020). ص 604.

[8] أحمد غزال. أثر العولمة على الدولة القومية. رسالة ماجستير، جامعة الجزائر. 2007-2008. ص69.

[9] ميلودي العطري. العولمة وإشكالية سيادة الدولة. مرجع سابق. ص 67.

المعيشي، وصل بهم لتحقيق نسب نمو كانت الأعلى في العالم في مرحلة معينة، وعزز ثقة الصيني بثقافته وقدرته على المنافسة، وظهر ذلك جلياً مع اهتزاز الثقة الغربية بالعولمة، والانتقال إلى حالة من الحمائية [10]؛ وهو ما أكده (ليو تشين مين) وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية في كلمته أمام اللجنة الثانية للجمعية العامة في 13 تشرين الأول 2017 إذ سلط الضوء على ثلاثة اتجاهات كبرى تتعلق بالعولمة، وهي: التحولات في أسواق الإنتاج والعمل، والتقدم السريع في التكنولوجيا، وتغير المناخ، ومن المتوقع أن تحدد هذه الاتجاهات معالم مستقبلنا وتؤثر فيه.

أولاً: الصين المنغلقة في ظل السيادة الوطنية

بعد نجاح الثورة الشيوعية في الصين، واستلام الحزب الشيوعي زمام الحكم، أعلن الزعيم الصيني الراحل (ماو تسي تونغ) عن تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1949، وكانت المرحلة اللاحقة لإعلان التأسيس، مليئة بالخلافات التي تدور حول تقسيم السلطة داخل الطبقة الحاكمة، وهل سيكون (ماو) ديكتاتوراً فوق الطبقة الحاكمة بأكملها أم مجرد عضو في قيادتها العليا؟ لقد كان أعداء (ماو) يحاولون تقليل سلطته منذ "القفزة الكبرى"، لتحويله لمجرد رمز بدون سيطرة حقيقية على الإدارة اليومية لشؤون المجتمع، ولكن بفعلهم ذلك فقد عززوا السلطة الأخلاقية لـ (ماو) كقائد للثورة، تلك التي استطاع بها إثارة الناس ضدهم [11]، والعمل بنظام حكم الحزب الواحد الذي يركز جميع السلطات بيد رئيس الجمهورية، وعليه ارتسمت السياسة الخارجية الصينية وفقاً لآراء وشخصية الزعيم القائد، الذي كان يرفض قواعد النظام الدولي ويسعى إلى الإطاحة به، متبعاً أسلوب التغيير عن طريق الثورة. وأُشهرت سياسة (ماو) الخارجية باللغة الطنانة، والمعارضة القوية للقوى العظمى (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي)، والتقارب الوثيق بالدول النامية، وعزلة نسبية عن المنظمات الدولية، وعدم الاتجاه نحو التعاون مع الأطراف الدولية، وسياسة الاكتفاء الذاتي الاقتصادي.

ثانياً: انخراط الصين في العولمة

بدأ تطور الاستراتيجية الصينية مع استلام الزعيم (دينغ شياو بينغ) زمام الحكم، وإطلاقه أول مبادرة كبرى في الصين للتحول الدبلوماسي بإطلاق حركة "الإصلاح والانفتاح" في أواخر سبعينيات القرن الماضي. وأخذ (دينغ) الصين في الاتجاه المعاكس، فمن أجل تسهيل التحديث الاقتصادي في الداخل، شجع المشاركة مع المجتمع الدولي، ووسعت الصين من وجودها الدولي من خلال زيادة مشاركتها بشكل كبير في المنظمات الحكومية وغير الحكومية، ولاسيما المالية منها، وأخذت الدولة الصينية تتنعم بآثار الانفتاح.

وصف (دينغ) النظام الإداري السائد في الصين عند استلامه الحكم بأنه متخلف ومترهل، إذ لم تعد سياسة الانغلاق كفيلة بتحقيق طموحات الصين وتطلعاتها المستقبلية في تبوء مكانة أكبر في النظام الدولي، وأدركت أن الانخراط في العولمة هو الحل الأمثل إذا ما تم ذلك بصيغة صينية بحتة تحافظ فيها على صعودها وتضمن لها زيادة النفوذ الدولي، ومن ثم فقد خلص إلى أن نجاح الصين في تحقيق التحديث الاقتصادي مرتبط بوجود بيئة مؤسساتية لها أربعة أركان: رسالة سياسية واضحة ومتسقة، واستقرار سياسي، وعمل جاد وروح قيادية، وأن يجمع المسؤولون بين حس المسؤولية المجتمعية والمعرفة العلمية التخصصية [12].

---

[10] يحيى العريضي. "العولمة الصينية" عصر جديد ينشأ من ثغرات العولمة الغربية. 2020/9/22. استرجعت بتاريخ: 2021/2/6 من: https://alarab.co.uk/

[11] شارلي، هور. 1995. الصين ثورة من؟. مصر: القاهرة، مركز الدراسات الاشتراكية. ص14.

12 Vogel, E, F. (2011). Deng Xiaoping and the Transformation of China. London: The Belknap Press of Harvard University Press

قادت الصين في آسيا، عملية إقامة أول مجموعة متعددة الأطراف في المنطقة، هي منظمة شنغهاي للتعاون التي تأسست في حزيران 2001 بهدف تسوية النزاعات الإقليمية طويلة الأمد ونزع السلاح على الحدود، فيما ينصب اهتمام المنظمة، الآن على التعاون في مكافحة الإرهاب والتجارة الإقليمية [13]، تحركت الصين كذلك لحل عدد من النزاعات الإقليمية التي تسببت تاريخياً في خلق توترات بينها وبين جيرانها.

أصبح جلياً أن سياسة الصين الخارجية لم تعد تتحدد بالسلوك الصيني وحده، وإنما هي مرتبطة بشكل كبير بما تتوقعه الصين من الآخرين، ما يعطينا مؤشراً لانتقال الصين من وضع اللاعب الدولي الذي يتأثر بالأحداث الدولية إلى الوضع الذي يجعل هذا اللاعب الدولي فاعلاً مؤثراً يشكل تغييراً محتملاً للنسق الدولي القائم حالياً، هذا إضافة إلى استيعاب الصين للعولمة الاقتصادية بصورة شبه تامة حيث عملت بصبر للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وقبول معظم شروطها، كما طورت الصين صناعاتها الوطنية فزاد إنتاجها عالمياً في مختلف المجالات، كل ذلك وغيره جعل من الصعب التشكيك بقوة الصين وقدراتها [14]، وهو ما يؤكد على دراية الصين الكاملة بالتحولات التي تحملها العولمة، وأنماط التعاون التي ستُفرض على الدول، لذلك تسعى الصين لقيادة هذه التعاونات وتأسيس المبادرات التي تؤمن لها الريادة في ظل العولمة حتى لو كان ذلك على حساب جزء من سيادتها الوطنية.

وتعتبر مبادرة (حزام واحد طريق واحد) أهم وأبرز تطبيق لرؤية الصين المستقبلية لوضع العولمة، وأهم مثال عن كيفية تعامل الصين مع متطلبات العصر الحديث للريادة الدولية والصعود نحو القمة. وتتألف هذه المبادرة من الحزام الاقتصادي لطريق الحرير البحري وطريق الحرير للقرن ال21، ويهدف طريق الحرير الجديد إلى إحياء وتطوير طريق الحرير التاريخي من خلال: مد أنابيب للغاز الطبيعي والنفط، وتشييد شبكات من الطرق وسكك الحديد، ومد خطوط للطاقة الكهربائية، والاتصالات والإنترنت، ينطلق من غرب الصين عبر كازاخستان والأورال وموسكو وصولاً إلى أوروبا، ويتكون طريق الحرير الجديد من طريق بري وآخر بحري فضلاً عن الطريق الرقمي وخطوط أنابيب النفط والغاز الطبيعي، حيث أصبح المشروع واقعاً ملموساً لاسيما أن أكثر من 60 دولة من القارات الثلاثة منخرطة فيه بتعداد أربع مليارات نسمة أي ما يقارب 65% من مجموع سكان العالم، بإجمالي اقتصادات تتجاوز 20 تريليون دولار ما يجعله مشرع القرن الاقتصادي [15].

النتائج والمناقشة:

1-شكل ظهور العولمة في النظام الدولي المعروف بشكله الحالي اليوم نقطة فارقة في حياة الدول ذات السيادة الوطنية ما أدى إلى تراجع السيادة الوطنية بالشكل الذي أصبح من الصعب جداً على أي دولة أن تنئى بنفسها عن تلك الظاهرة بمختلف أشكالها. فالفرضية الأولى محققة.

2-لامست ظاهرة العولمة كل جوانب الحياة في الدولة القومية وأثرت في عملت مؤسساتها على كافة الأصعدة السياسية منها والاقتصادية كالانخراط في المنظمات الدولية والاعتراف بالشركات متعددة الجنسيات والحركات العابرة

---

[13] منظكمة شنغهاي للتعاون. إدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية وبناء السلام. استرجعت بتاريخ: 2021/1/16 من: https://dppa.un.org/ar/shanghai-cooperation-organization

[14] يحيى، العريضي. العولمة الصينية، مرجع سابق.

[15] محمد حمشي. (2017). العالم العربي ومشروع الحزام والطريق الصيني، مجلة دراسات الشرق الأوسط، العدد 80، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط)، ص 55.

للحدود على أنهم فواعل حقيقية ومؤثرة في النظام الدولي بالشكل الذي لم تعد فيه الدولة هي الوحدة السياسية الفاعلة الوحيدة في النظام لدولي، إضافة إلى انتقال الثقافة واللغة والفنون والأدب والتأثير على العادات والتقاليد الداخلية الناظمة للمجتمعات. فالفرضية الثانية محققة.

3-استطاعت الصين من خلال صياغة أنموذج متفرد مدروس جيداً من قبل النخب الصينية من الحفاظ على تماسك الدولة الصينية وقوتها وعززت من سلطتها على مواطنيها على امتداد أراضيها، مع الاعتراف بدور الشركات متعددة الجنسيات والإفادة من الاستثمار وانتقال رأس المال وثورة التكنولوجيا والاتصالات. فالفرضية الثالثة محققة.

خاتمة:

رغم بعض الاختلافات بين واقع العالم المعاصر الذي فرضته العولمة وبين طموحات الدول في الحفاظ على سيادتها الوطنية، يمكن ملاحظة قواسم مشتركة مرتبطة بتحدي العولمة، تحتاج لمواقف مشتركة سواء ما كان قائماً أو ما ينبغي أن نعمل من أجله. فالعولمة في جانبها الاقتصادي تعني التطور الاقتصادي والاستفادة من مزايا السوق الكبيرة في الصناعة والتكنولوجيا الحديثة، ومن مصلحة الدول المتعاونة، العمل على تعزيز حرية التجارة ومعارضة السياسات الحمائية وسياسات الكتل الاقتصادية المغلقة لأنها ستؤدي إلى حروب اقتصادية طاحنة. أما العولمة السياسية والثقافية ينبغي أن تدعو إلى احترام الاختيار الحر للشعوب لحكوماتها ونظمها السياسية دون تدخل أجنبي، وأن تدعو إلى حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، لأن الطريقة الأمثل لمواجهة العولمة بأسلوب منطقي وفعال تكون بتبني مزيد من العولمة، كما أن الإدارة الجادة للعولمة تعني عدم تجاهلها وعدم معارضتها وإنما نقدها وتطوير النظم سياسياً واقتصادياً وثقافياً بما يعكس حقائق العالم المعاصر.

References:

- Hamshi, Mohamed. (2017). The Arab World and the Chinese Belt and Road Project, Journal of Middle Eastern Studies, Issue 80, (Oman: Center for Middle Eastern Studies.(
- -Sufian, Al-Aqib. The State, Globalization and the End of the Sovereignty of the National State. Algeria: University of Dr. Moulay Taher Saida, Faculty of Social Sciences and Humanities. Issue 4, Volume 8. (Fall 2020.(
- Tachima, Boumediene. Globalization and its impact on the sovereignty of the nation state. Algeria: Hassiba Benbouali University, Academia Journal of Political Studies. Issue 6. 2017.
- Atari, Melody. Globalization and the problem of state sovereignty. Algeria: University of Djelfa, Journal of Law and Human Sciences. Issue 1, Volume 12. (May 2019.(
- -Hoare, Charlie. 1995. China's Revolution Who?. Egypt: Cairo, Center for Socialist Studies.
- Aridi, Yahya. "Chinese globalization" a new era arises from the loopholes of Western globalization. 9/22/2020. Retrieved on: 6/2/2021 from: https://alarab.co.uk/
- Gharaibeh, Mazen. "The future of the national state and its sovereignty in light of globalization", Batna: Journal of Social and Human Sciences, No. 13, (September 2005.(
- Ghazal, Ahmed. The impact of globalization on the nation-state. Master's Thesis, University of Algiers. 2007-2008.
- Shanghai Cooperation Organization. United Nations Department of Political and Peacebuilding Affairs. Retrieved on: 16/1/2021 from:
- https://dppa.un.org/ar/shanghai-cooperation-organization
- -Globalization - Trade and Investment. The United Nations High Commissioner for Human Rights. General Assembly Resolution S-24/2A/RES/S-24/2, 15 December 2000, Paragraph 4, Twenty-fourth Special Session of the General Assembly, “The World Summit for Social Development and beyond: Achieving development for all in a transforming world to globalization." Retrieved on: 29/1/2021 from:
- https://www.ohchr.org/ar/Issues/Globalization/Pages/GlobalizationIndex.aspx

Vogel, E, F. (2011). Deng Xiaoping and the Transformation of China. London: The Belknap Press of Harvard University Press.

- Thomas W. Zeiler, "Globalization"، Retrieved on 22/1/2021. from: www.encyclopedia.com